المعارضة السياسية العربية
دراسة في المفهوم

محمد حمد القطاطشة

ملخص

يتناول هذا البحث قضية المعارضة السياسية كإطار نظري، ومفهوم المعارضة لدى العقل السياسي العربي وأزمة المعارضة في المنظومة السياسية العربية.

وقد انطلق البحث من فرضية أساسية فحواها أن وجود المعارضة هو ضمانة حقيقية لاستمرار الدولة ونظامها السياسي.

وخلص البحث إلى أن تهميش المعارضة أدّى إلى خروج الشارع العربي في ثورات لمحاولة إرجاع الدولة لمسارها الحقيقي، واستخدم البحث منهج التحليل النظمي للوصول إلى إثبات فرضية.

Arabs Political Opposition
A comparative Study

Mohamed Hamad Al-Katatsheh

Abstract

This study aims to introduce one of the major issues on the Arabs region at this critical time "The Arabs Political Resistance" as the critical approach, the Arabs Political mined and or attitude. The crises of the Arabs resistance system. The study has been stands on the main hypothesis that "The Political resistance will guaranty the stability of the political systems in the Arabs World. The study has concluded that a more regulations used by the Governments Caused an opposite reactions among the Arab publics.

أهمية الموضوع

إن ما حدث في النظام السياسي العربي من بداية العام 2011 ، من ثورات شعبية بدأت في تونس وعبرت مصر، وفي الدولتين لم يسقط النظامين من قبل النخب السياسية المعارضة مع أن المعارضة في كلتا الدولتين كانت ركيكة بحيث انها لم تستطع ان تحرك الشارع نحو إحداث تغيير حقيقي. ويبدو أن هناك مقولة تتردد اليوم حول المفاجأة في توقيت هذه الأحداث، وهنا لا بد من ذكر بعض النقاط لكي تكون مدخلاً لهذه الدراسة:

- **الأولى:** أن الإستبداد وتزاوج السلطة مع رأس المال في كل النظم العربية تقريباً هو سمة هذه النظم.
- **الثانية:** أن الدولة العربية القطرية فشلت في ترسيخ مفهوم الدولة المدنية وفق النموذج الغربي بحيث أن أنظمة الحكم فشلت في الحد الأدنى من اتمام هياكل الدولة الحديثة، حتى أن بعض هذه الدول فشلت في الإبقاء على تماسك الدولة ومثال ذلك السودان الصومال العراق اليمن.

أدت حالة الإختناق السياسي الذي تشهدة المنطقة العربية إلى ظهور عدد كبير من الحركات الإحتجاجية، بعضها ذات صبغة سياسية أو إجتماعية، وبعضها ذات صبغة دينية أو عرقية. من ناحية أخرى، فشلت معظم الدول العربية في تحقيق الإندماج الوطني بين الجماعات الدينية والعرقية والإثنية المختلفة، وتعرضت معظم الأقليات (أو الأغلبية المهمّشة) في العالم العربي لمظاهر الإقصاء والتمييز الديني والثقافي والإجتماعي. وتصاعد دور قوى إقليمية وخارجية، وبدأت هذة الجماعات تتحرك للمطالبة بحقوقها الثقافية والسياسية، أو للمطالبة بالإنفصال بشكل جزئي أو كامل عن الدولة الأم. [1]

ولذلك فإن شيئاً لا يبرر إطلاقاً التحفظ على مطلب الإصلاح الذي سيؤدي حتماً إلى إطلاق العنان للرأي الآخر والتي من الممكن أن تتلقفه المعارضة – أو إسقاطه من جدول الأعمال بالاصطفاف مع الأنظمة للدفاع عنها ضد الضغط الخارجي تحت عنوان الدفاع عن الوطن، ذلك أن الدفاع عن الوطن هو – اليوم- الدفاع عن حقوق المواطنين في الحرية والعدالة في توزيع الثروة في مواجهة تحالف طبقة سياسية فاسدة من قوى الرأسمال الداخلي المتوحش[2].

ومن هنا نبدأ بطرح السؤال المحوري الذي لا بد منه ونحن في بداية هذه الدراسة وهو: هل اضحت الديمقراطية أولوية من أولويات السياسة العربية؟ وبأي معنى هي كذلك؟ وقد بدأنا هذه الفقرة بأن الديمقراطية أو يُشاع بأنها أضحت من الأولويات الأساسية للنظم العربية كافة، ونقول إن شرعية البحث في الديمقراطية في الوطن العربي لا تنبع من مسايرة نزعة دولية سائدة، كما أنها لا تقوم على أي اعتقاد

بـأن مبـدأ الحريـة وقيمهـا أصـبحت مطالـب الأغلبيـة فـي المجتمعـات العربيـة. فالديمقراطية التي تتحدث عنها المؤسسات الدولية هي جزء من إستراتيجية الهيمنة والاحتواء العالمية.[3]

وفي رأينا فإن ضعف المعارضة أو إضعافها من قبل انظمة الحكم أدى بالشارع العربي الى الوصول الى حالة الإحباط من النخب السياسية الموالية والمعارضة الأمر الذي ادى الى الخروج الى الشارع ورفع سقف المطالب الى حد اسقاط الأنظمة بكاملها ،من هنا تأتي اهمية وجود معارضة تضع في اولوياتها محاسبة السلطة الفاسدة.

والأوليات التي تخضع لها أغلبية الطبقات في البلدان العربية لا تزال تتراوح بين تحقيق الحاجات الأساسية، بما تتضمنه من عدالة وإعادة توزيع للثروة ومن تحقيق المطالب الوطنية، بالمعنى القطري وبالمعنى القومي معاً.

لذلك فإن شرعية الحديث عن الديمقراطية التي من خلالها يمكن الحديث عن المعارضة في النظم والمجتمعات العربية تنبع هنا من الاعتقاد الأول بأن نقطة الانسداد الرئيسية في مسار تحقيق المجتمعات العربية لأهدافها الاجتماعية والوطنية والأمنية، بما في ذلك بناء علاقات التضامن والتعاون والتكامل بين بلدان المنطقة، تكمن في طبيعة السلطة القائمة وبنيتها الراهنة، فهي مستمدة إذاً من إدارة الإصلاح والتجديد والتطوير السياسي التي يتوقف عليها مستقبل التطور العربي نفسه. وليس من الصعب على المراقب السياسي أن يلاحظ اليوم أن المعارضة الرئيسية للنظم القائمة ليست كذلك ديمقراطية النزعة، ومن هنا فإن هذه الدراسة ستعمد إلى محولة التركيز على المعارضة السياسية العربية للعشر سنوات الماضية أي من 2000 وحتى 2011م، كإطار زمني للدراسة.

هدف الدراسة

تسعى هذه الدراسة للتعرف على واقع المعارضة السياسية العربية بعد أن قطعت غالبية الدول العربية فترة زمنية لا يُستهان بها من عمليات الإصلاح السياسي والتطور الديمقراطي كما تدعي هذه الدول. وسوف يكون التركيز على العشرين سنة الماضية على وجه التحديد من خلال إطار نظري مفهومي يسعى لفتح المجال أمام دراسات مستقبلية تبحث في وضع المعارضة في كل دولة عربية على حده ،للحيلولة دون الوصول الى حالة الثورات التي عمت النظام السياسي العربي مع بداية عام 2011.

الفرضية:

إن ضعف المعارضة السياسية العربية وتحولها من معارضة منظمة الى معارضة شعبية، وتحت مظلة أي نظام عربي، هي نتاج لغياب مفهوم تداول السلطة، والذي يعني من بين ما يعنيه، أن السلطة هي ليست موضع احتكار فئوي أو نخبوي، إنما هي متداولة بين الأحزاب والقوى السياسية المؤثرة في المجتمع والتي تؤمن بأنها كفئة لتحقيق المصلحة الوطنية وتطوير المجتمع ضمن سياقات العمل السياسي والارتقاء به إلى مستوى الوعي الحقيقي بما تعنيه الوطنية في فقهنا السياسي العربي.

كما وأن المعارضة السياسية بمعناها البنّاء بقيت مغيّبة أحياناً وهامشية أحياناً أخرى بفعل إرادة الأنظمة السياسية حفاظاً على مصالحها ورغبة منها في البقاء على سدّة الحكم وعدم مغادرتها للسلطة.

المنهجية:

ولإثبات صحة الفروض التي اشرنا اليها سابقا فإن المنهج الذي اعتمدنا للوصول الى اثبات او نفي الفرضية فإن منهج التحليل النظمي لـ (ديفيد استن) والذي يذهب إلى أن المؤسساتية في الأنظمة السياسية تعمل وفق آلية محددة تتمثل بوجود حافز خارجي (مدخلات – (Inputs يتم التعامل مع معطياته وفلق عملية تفاعلية (Process) ، يترتب عليها نتائج أو مخرجات (Out puts) .

وبسحب هذه المنهجية على واقع المعارضة السياسية نجد أن منظومة المدخلات أثرت على تطور المعارضة السياسية العربية داخل كل دولة، ثم تعاملت مع بنياتها المؤسساتية لتأتي بنتائج انعكست عبر طبيعة أداء هذه المعارضة من ناحية، وعلى الأنظمة السياسية الحاضنة لها من ناحية أخرى. كما اعتمدت المنهج التاريخي بهدف الاستعانة به للوقوف على مراحل تطور العمل السياسي المعارض في بعض الدول العربية.

الأدبيات السابقة

إن المتتبع لموضوع المعارضة السياسية منذ نشأة الدولة القومية في أوروبا بداية القرن السادس عشر يرى أنها تطورت تطوراً مذهلاً إلى أن استقر المقام بها لأن تأخذ مسمى (حكومة الظل) في الأنظمة البرلمانية، والمتتبع لدراسة المعارضة عربياً يجد أن غالبية الكتابات كانت تركز على السرد التاريخي أو التحليل دون الربط بين المحورين، وهذا ما ستعمد له هذه الدراسة. وفي تتبع لأدبيات المعارضة السياسية العربية وجدنا الآتي:

*دراسة بعنوان العلاقة بين الحكومة والمعارضة في الدول العربية صادرة عن المركز العراقي للدراسات الإستراتيجية لوصال نجيب العزاوي، وأحمد عدنان كاظم، سنة 2008م. وحاولت هذه الدراسة تبيان أزمة الحكم لمعرفة طبيعة

العلاقة بين الحكومة والمعارضة من خلال تحلي المسببات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية الدافعة نحو جعل المعارضة مشكلة في النظم السياسية العربية، وكذلك تحليل آلية التعاطي السياسي للحكومة مع المعارضة وبيان الأطر والقنوات التي تعتمدها الحكومة في علاقتها مع المعارضة. وحاولت هذه الدراسة دراسة طبيعة العلاقة بين الحكومة والمعارضة في مرحلة التعددية السياسية وفي ظل التحول السياسي نحو الديمقراطية الذي بدأ منذ أواخر عقد الثمانينات وبداية عقد تسعينيات القرن الماضي من خلال الإصلاحات السياسية والدستورية، وقد أخذت الدراسة أبعاداً سياسية مختلفة، إذ أظهرت الدراسة أن هناك دولاً سمحت بوجود معارضة في الحياة السياسية (مصر، الأردن، المغرب، تونس، الجزائر، موريتانيا، اليمن...) ولكن لم تخرج الأدوار السياسية التي تؤديها المعارضة في علاقتها مع الحكومة عن الحدود المسموح بها، وقد ركّزت الدراسة على الاعتبارات الآتية:

- تحليل المسببات السياسية والاجتماعية نحو جعل وجود المعارضة مشكلة في النظم السياسية العربية.
- تحليل آلية التعاطي السياسي للحكومة مع المعارضة.

*دراسة بعنوان المعارضة والسلطة في الوطن العربي صادرة عن مركز دراسات الوحدة العربية لندوة تحرير (عبد الإله بلفيز) سنة 2001م.

حاولت هذه الدراسة التي هي عبارة عن حلقة مناقشة دراسة أزمة المعارضة السياسية في الوطن العربي، استناداً إلى ورقة العمل التي أعدها الدكتور عبد الإله بلفيز بالعنوان نفسه، وقد ضمّت الندوة 22 مشاركاً ينتمون إلى عدد من الأقطار العربية، وقد عالجت الدراسة أزمة المعارضة السياسية العربية من خلال أن جنس المعارضة العربية هو الذي يقيم الدليل على عجزها عن أن تكون ذلك البديل التاريخي للسلطة القائمة، أي أن نمط المعارضة التي تعيش حالة مزمنة من الأزمة والتراجع، ولا يتعلق الأمد هنا بالمعارضة اليسارية، والوطنية والديمقراطية التي هيمنت في عقود سابقة فقط، بل هو يتعلق أيضاً بالمعارضة الإسلامية. ولهذه الحالة أسباب وعوامل موضوعية ذاتية تفسرها، وهي ما حاولت الدراسة معالجته. وقد خلصت الدراسة إلى أن مأزق المعارضة السياسية العربية بما هي معارضة حزبية بالضرورة، يرتد عميقاً إلى إشكالية نشوء الحزب في الوطن العربي، ومن وجهة نظري فإشكالية نشوء الدولة أيضاً، فاحتكار السلطة في إطار الدولة باعتبارها مغنم تختص به فئة دون غيرها أبعد مفهوم أو آلية العمل الديمقراطي ومفهوم تداول السلطة، إذ نشأ هذا المفهوم – إذا ما انطلقنا هنا من النظرية الحزبية التنافسية – في مجتمع دون مجتمع مدني، أي في مجتمع تحكم الانقسامات العمودية مجمل انقساماته

السياسية، ولا ريب في إطار وعينا التام لإشكالية ووظائف تصور المجتمعات ما قبل البرجوازية كمجتمعات دون مجتمعات مدنية، أن الاجتماع العربي – الإسلامي قد تميز بموحداته الثقافية واللغوية الكبرى التكاملية إلا أنه كان بحكم ضعف التطور البرجوازي يعاني ضعف التكامل والاندماج الاجتماعي الذي يشكل أساس الدولة الحديثة.

*دراسة بعنوان الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة، صادرة عن مركز دراسات الوحدة العربية، تحرير علي خليفة الكواري، صادرة سنة (2005)، وهي خلاصة مشروع بحثي قامت به مجموعة من الباحثين العرب وهو عبارة عن أوراق تقدم بها الباحثون حول الاستبداد بين التعريف والتفسير وتعرضت بطريقة ما غالبية الأوراق إلى الإصلاح من أجل تفكيك الاستبداد. وقد ورد في بعض أوراق هذا المشرع ورقة بعنوان "دوْر المعارضة في ترسيخ الاستبداد – الحالة المصرية" لخليل العناني، وقد انطلقت الرقة من فرضية مؤداها أنه يمكن نظرياً للمعارضة السياسية أن تُسهم في تدعيم المنطق الاستبدادي عبر إحدى طريقتين:

الطريقة الأولى أن تفقد المعارضة معناها الحقيقي بحيث تصبح مجرد ضجيج بلا طحين، وأصوات زاعقة بلا سواعد فاعلة،وذلك إما لأن من يعارضون لا يصلحون بالأساس لتبني خطاب معارض، وهو ما يترتب عليه عدم التفات النظام القائم إليهم، أي أنها معارضة بلا أنياب حقيقية، وإما لأن يد السلطة تقبض على أعناقهم، بحيث تجمد قدرتهم على الحركة وتجعل منهم مجرد مناوئين للنظام أكثر من كونهم يعبّرون عن توجّه معارض.

والطريقة الثانية هي أن تكون المعارضة نفسها متورطة مع النظم القائمة، بحيث تبدو من الوضع القائم، وغير راغبة في تغييره بما يدعم المنطق الاستبدادي ويجذره، وهنا تبدو المعارضة مجرد ديكور شكلي يضيف حيوية على النظام القائم، ويدعم شرعيته، بحيث يصبح نموذجاً لليبرالية باعتباره يقبل بوجود المعارضة، في حين أنه – فعلياً – قد قام بعملية غسل دماغ لهذه المعارضة، ودجّن قادتها، بحيث بدوا مجرد تابعين أكثر من كونهم مناوئين.

محاور الدراسة

سيتم بحث موضوع المعارضة السياسية العربية من خلال المحاور الأساسية التالية:

- التأصيل النظري لمفهوم المعارضة.
- التكييف السياسي لمفهوم المعارضة.

- التكييف القانوني لمفهوم المعارضة.

التأصيل النظري لمفهوم المعارضة

يمكن دراسة المعارضة من ثلاثة مداخل:

أولاً: المدخل التاريخي: وفيه ندرس المعارضة كظاهرة في إطار الخبرة التاريخية وتطورها.

ثانياً: المدخل الفكري التحليلي: وفيه ندرس المعارضة كمبدأ فكري له أصوله ومقوماته ثم بلورته في شكل صياغة فكرية.

ثالثاً: المدخل السياسي: وهو محاولة لدراسة المعارضة من خلال منطق التعامل بين لحاكم والمحكوم أي من منطق الحركة الديناميكية لممارسة السلطة والقواعد التي تنظم هذه الممارسة.[4]

وفي الواقع أن المداخل الثلاثة على درجة كبيرة من الأهمية لدراسة الظاهرة، إلا أن المفهوم القانوني أو الشرعي للمعارضة وهو الذي نسعى له بجعل المدخل الفكري أول ما نطرق بابه، وإن كان المدخل السياسي كذلك لا يمكن أن نحيد عنه أو نغض عنه البصر.

وسوف نحاول استخدام المداخل الثلاثة مع التركيز كما أشرنا على المدخل السياسي لإظهار موضوع الدراسة وكلنا أمل أن نقدم ما يشبه "النظرية العامة" مع أن بناء نظرية عامة كما قال (برهان غليون) هو من الصعوبة بمكان، خاصة إذا كان ذلك ضمن منطقة إقليمية أو دائرة حضارية واحدة ومتميزة[5] لممارسة المعارضة وبخاصة أن الأطروحات الفكرية القائمة تعجز إلى حدٍ ما عن تقديم هذه النظرية العامة للممارسة ويتمثل هذا العجز فيما يلي:

أولاً: أن فكرة المعارضة في المنطقة العربية ارتبطت بفكرة المقاومة للمستعمر حيث أن طول مدة الاستعمار بالبلاد العربية، بلور فكرة (حق مقاومة الطغيان) ضد المستعمر وأعطاه الشكل النضالي الثوري، وبالتالي بمجرد الحصول على الاستقلال ووصل الوطنيين لمقعد الحكم قضى على الفكرة وأصبحت معارضة الحاكم الوطني لا تعرف الأسلوب أو الوسيلة السليمة، بل وأنها حتى مع وجود النظم الديمقراطية أضحت أمراً غير مرغوب فيه.

ثانياً: العلاقة بين الظاهرة الدينية والظاهرة السياسية في العالم العربي، والإشكالية هنا كيف نضع التراث الإسلامي في جعبة التراث السياسي؟[6]

وكيف نربط بين هذه التقاليد ومفاهيم الحضارة الغربية التي ترتكز على مبدأ الحرية، وفلسفتها فلسفة الصراع في سبيل تأكيد قيم التفوق والنبوغ الفردي؟ وهي جميعها لا ترتبط من قريب أو بعيد بالعالم الشرقي، وإذ

تعمقت مثل هذه الانتقادات لا بد وأن نجد أكثر من حجّة واحدة تتردد على ألسنة من يتزعم وجهة النظر في هذه النقطة تأكيداً ومساندة لهذا التصور، فالحضارة الإسلامية لم تعرف أياً من المفاهيم التالية:

أ - التصويت بمعنى المشاركة السياسية كأسلوب من أساليب الممارسة الديمقراطية.

ب - المجالس النيابية وبغض النظر عن وظيفة تلك المجالس الحقيقية كتعبير نظامي عن الإرادة الشعبية.

جـ - الضمانات التشريعية أو النظامية لحماية الحريات الفردية في مواجهة الإدارة الحاكمة فهذه لم تعرفها الحضارة والتقاليد الإسلامية.

ثالثاً: أن نظم الديمقراطية الغربية قامت على أساس نظام الفصل بين السلطات الذي نادى به المفكر الفرنسي "موتسكيو" في مؤلفه روح الشرائع، سواء أكان هذا الفصل شديداً كما في النظام الرئاسي، أو ضعيفاً كما في نظام "حكومة الجمعية" أو فصل مع تعاون كما في الأنظمة البرلمانية.(7)

رابعاً: غياب العمل الحزبي الحقيقي في العالم العربي، فعلى أرض الواقع هناك أحزاب سياسية ولكنها تعاني في كل النظم العربية المسموح بها بالأحزاب السياسية من التهميش وعدم الفعالية كما في النظم الغربية، وكذلك إشكالية القبيلة والعشائرية والطائفية المندد بها على ألسنة منظري وحدات العمل السياسي الحديث (الحزب مثلاً) فقد تسربت إلى أبنية تلك الوحدات نفسها وصارت مصدر السلطات فيها، شأنها في المجتمع كله.(8)

وفي التجربة السياسية الإسلامية الأولى، كانت الشورى – وهي استخراج الرأي من المشيرين استخراجاً – تعني فيما تعني تشجيع المحكومين على المشاركة بالرأي، مؤيداً كان هذا الرأي أو معارضاً لولاة الأمور، بل إن ولاة أمور المسلمين في دولة الخلافة الراشدة كانوا ينبهون الرعية على ضرورة المعارضة تنبيهاً!!. وأبو بكر الصديق (رضي الله عنه) هو الذي سنّ سنّة الإلحاح على الرعية في مراقبة الحاكم ومحاسبته ومعارضته، عندما قال في أول خطبة له بعد بيعته بالخلافة: "إنّي قد وليت عليكم، ولست بخيركم، فإن أحسنت فأعينوني، وإن أسأت فقوّموني، إنما أنا مثلكم.. فإن استقمت فاتبعوني، وإن زغت فقوّموني، أطيعوني ما أطعت الله ورسوله، فإن عصيت الله ورسوله فلا طاعة لي عليكم".(9)

والمعارضة خصيصة إسلامية إنسانية يتحقق معها ترشيد الحكم والذي يؤدي إلى نجاح الحاكم والمحكوم كليهما، والمعارضة – في النظرة الإسلامية – مؤسسة على عدد من الأصول والمنطلقات، التي تمثل أساساً وثوابت في النظرية السياسية

الإسلامية وذلك من مثل:

أ - حرية الإنسان.

ب - فريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.[10]

التكييف السياسي لمفهوم المعارضة

ترتكز هذه الإستراتيجية على إحداث التغيير الاجتماعي أو التحديث بصورة عمدية، دون أن يكون نتيجة للتنمية الاقتصادية أو لأيديولوجية معينة، وذلك بالقضاء على المعتقدات التقليدية والقيم القديمة، وغرس القيم والاتجاهات العصرية، بحيث يحل التفكير العلمي محل العقائد القبلية، والولاء للمؤسسات السياسية محل الانتماءات الإقليمية أو المحلية أو القبلية، مما يؤدي إلى تزايد فرص المشاركة في السياسة العامة، وبالتالي إلى تحقيق وتدعيم الاستقرار.[11]

ويمثل التعليم، الذي هو أحد أهم المدخلات في الدولة العربية الحديثة، الأداة الرئيسية في هذه الإستراتيجية، باعتبار أن التعليم ليس مجرد عملية تستهدف تنمية المهارات والقدرات الذهنية، ولكنه يدفع الناس إلى تغيير أنماط حياتهم واتجاهاتهم إزاء المؤسسات السياسية، ومن ثم فإن التطابق في منهاج التعليم على مستوى الوطن الواحد أو الأمة الواحدة كما هو في دراستنا، يهيء للدول العربية فرصة من الطراز الأول للتأثير على التنشئة السياسية بما يؤدي إلى القضاء على الفوارق الواسعة بين الأنماط والمستويات الثقافية المختلفة، ويكفل الوصول إلى فهم الحراك السياسي المدني والمؤسسي داخل كل دولة عربية بما يضمن دوْر فاعل للمعارضة السياسية في إطار الدولة القومية الحديثة وفق المفهوم الغربي. كما قد تلعب وسائل الاتصال الجماهيري، دوراً مماثلاً في إحداث التغيير الاجتماعي وفي إقامة بنيان الدولة القومية القادرة على استيعاب قوى ونخب المعارضة السياسية العربية، وقد أبرز هذه العلاقة بين الوظيفة الاتصالية والتنمية السياسية، لوسيان باي في كتابه "الاتصالات والتنمية السياسية" (1963)، حيث ركز على أهمية وسائل الاتصال وضرورة تحديثها على أساس مهني متخصص، بحيث تكون في أيدي قادة الرأي ممن هم القاعدة الحقيقية لنخب المعارضة السياسية والذين في مقدروهم ممارسة التأثير نتيجة للخبرة والمعرفة، لا بفضل مراكزهم الموروثة.[12]

وتأسيساً على الفرضية البحثية فإنه يمكن القول أن قضية الديمقراطية هي الأمر الحاسم في التطور العربي على وجه العموم وأن إصلاح النظام العربي، ليصبح قادراً على الصمود والاستمرار والتفاعل مع العالم المعاصر يستحيل دون أن تتوفر الديمقراطية الحقيقية التي تصل مداها بتداول شرعي للسلطة في كل مجتمع عربي، فمن المستحيل الحديث عن بناء مؤسسات قومية تؤمن الأمن القومي العربي دون أن

يسبق ذلك بناء مؤسسات ديمقراطية وعلى رأسها معارضة سياسية حقيقية في كل دولة عربية.[13]

وكما أشرنا سابقاً فإن الدول الغربية أضحت تؤمن أن هناك تأكداً في مفهوم الدولة القومية العربية الأمر الذي دعا إلى إعلان وزير الخارجية الأمريكية الأسبق كولن باول إلى إعلان ما عُرف "بالمبادرة الأمريكية للديمقراطية في العالم العربي" والتي أعلنها في خطابه الذي ألقاه في مؤسسة التراث في واشنطن في ديسمبر في عام 2002[14]. وقبلها بأيام كانت المحاضرة المهمة التي ألقاها ريتشارد هاس، مدير تخطيط السياسات بوزارة الخارجية الأمريكية والتي أكد فيها على أولوية دعم عمليات التحول الديمقراطي في العالم الإسلامي، منتقداً الإدارات الأمريكية المتعاقبة (سواء الديمقراطية أو الجمهورية) على إهمالها هذا البُعد في سياستها الخارجية بالنسبة للعالم العربي والإسلامي تحديداً، مقارنة بباقي دول العالم مثل أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية وغيرها، وهو ما دعاه إلى المطالبة بضرورة تجاوز هذا "الاستثناء الديمقراطي". والواقع أن المبادرة في خطوطها العريضة حملت كثيراً من الأفكار التي طرحها هاس في محاضرته المشار إليها، مثلما استندت إلى الركائز الثلاث التي حددها تقرير التنمية الإنسانية العربية[15] والتي دارت حول قضايا ثلاث هي:

- النقص في الحرية السياسية.
- النقص في المعرفة.
- عدم تمكين المرأة.

وما يهمّنا هنا أنّ هناك توافق دولي وتوافق مع النخب السياسية العربية بوجود نقص فيما يتعلق بالحرية السياسية والتي هي باب ولوج المعارضة السياسية وأخذها الدوْر الحقيقي في إدارة المؤسسات السياسية للوصول إلى تطبيق برامجها السياسية من خلال تداول السلطة.

التكييف القانوني لمفهوم المعارضة

يقول (ماكس فيبر (Max-Weber "أن تطور المعارضة ارتبط بظهور وتطور حق الاقتراع العام، لأن ذلك يتضمن تعبئة وتنظيم الجماهير"[16]. وقد اختلف فقهاء القانون والسياسة والمفكرون حول حق المعارضة من عدمها ولسنا هنا في معرض التعرض لكل الآراء والحوارات التي دارت بين هؤلاء فكل من ميكافللي وهوبز وجان بودان أنكروا فكرة المعارضة ودعوا كلّهم إلى وجود حاكم قوي له السيادة أو السلطة المطلقة، بل إنه هو الذي يضع القوانين لرعاياه ويلزمهم بها، فقال ميكافللي في كتابه الأمير: إن القوة تعتبر عدلاً إذا كانت ضرورية، وأن سلوك الحاكم فوق

المبادئ الأخلاقية فليس عليه جناح إذا لجأ للرذيلة بقصد تمكين دولته.[17]

ولكن هناك العديد ممن أيدوا وأعطوا الشعب حق مقاومة الطغيان ومعارضة الاستبداد ومنهم لوك وروسو وتوماس الاكويني، وصحابة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) كذلك.

فقد جاء في كتاب الحكومة المدنية لـ جون لوك[18]، أن الحاكم يعتبر طرفاً في العقد الذي أنشأ الدولة، وأن الأفراد لم يتنازلوا كلية عن حقوقهم بل إنهم تنازلوا فقط بالقدر اللازم والضروري لإقامة الدولة ومن ثم فإن هناك حقوقاً ثابتة للأفراد لا يقبل التنازل عنها. وتعتبر قيداً على سلطة الحاكم، فإذا ما استبد الحاكم حق للشعب مقاومته ومخالفته.[19]

ونادى "روسو" في كتابه "العقد الاجتماعي" بأن الأفراد تنازلوا عن حرياتهم المطلقة واستبدلوها بحريات مدنية، للجماعة وليس للحاكم، لأن الحاكم هو وكيل عن الشعب وبالتالي يجوز للشعب أن ينهي وكالة حاكمه في أي وقت شاء.[20]

ومن المشكلات الحقيقية في النظام الديمقراطي الخوف من طغيان الأغلبية، وضياع حقوق الأقلية، والتهديد المستمر لحرية القلة التي لا توافق على رأي الأغلبية، وقد كان المفكر الفرنسي الكسيس دي توكفيل (1805-1859) أول من نبّه الأذهان إلى طغيان الأغلبية، وذلك في كتابه الهام "الديمقراطية في أمريكا" الذي صدر الجزء الأول منه عام 1835 والثاني عام 1840، فهو يرى أن من أهم مشكلات المجتمع الديمقراطي التي تشكل تهديداً خطيراً للحرية هذا الطابع الدكتاتوري والاستبدادي للأغلبية، وللرأي العام الذي ينعكس على حرية الفرد، كما ينعكس على حقوق الطوائف والجماعات والأقليات الصغيرة في المجتمع.[21]

إن أي نظام ديمقراطي يستهدف تنمية ملكات الإنسان وقدراته إلى أقصى حد ممكن في الوقت الذي تعمل الأنظمة الأخرى (وهي لا بد أن تكون استبدادية بمعنى ما من المعاني) على تدمير هذه الملكات.[22] ومن هنا فيشير أحمد الصبيحي[23] مثلاً إلى مشكلة الدولة مع المعارضة في الوطن العربي، حيث قامت معظم الدول العربية بمجموعة من الإجراءات والتي لا تعد خرقاً للمعارضة وإنما انهياراً في مفهوم الدولة الديمقراطية وحتى مفهوم الدولة أساساً وهي:

1 - الغاء التعددية الحزبية، إن وجدت.

2 - السيطرة على الحكومة والبرلمان والمجالس المنتخبة إن وجدت.

3- العمل بقوانين الطوارئ والأحكام العرفية، العراق، مصر، لبنان، الجزائر، اليمن، تونس، سوريا، الصومال، السعودية.

4 - محاولة تفكيك أو إضعاف النقابات والاتحادات والمنظمات وجعلها أجهزة متعلقة بالسلطة.

5 - توسيع الأجهزة الأمنية وإطلاق يدها في المجتمع.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أنه ليس في وسع القوة أن تصنع الشرعية[24] لنظام سياسي أو تفرضها فرضاً، إذ ليس في شرعيات السياسة والسلطة في العالم المعاصر ما يمكن حسبانه شرعية القوة، فحين يقوم نظام سياسي بالقوة والاستيلاء، ويستمر متوسلاً القوة لإعادة إنتاج سلطانه وتثبيته، يضع نفسه في نطاق الأنظمة المجردة من أسباب الشرعية، ولا وصف يطابقه، في هذه الحال، سوى القول أنه نظام سياسي غير شرعي، ولا يغير من حقيقة عدم شرعيته أن لا تقاومه قوة معارضة من المجتمع، ولدينا دليل على ذلك وهو ما حصل إبّان احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية عام 2003 حيث استعانت المعارضة بالغزاة للتخلص حسب رأيهم من النظام الذي لم يسمح للمعارضة بالعمل القانوني فما لبثت أن انهارت الدولة بشكل درماتيكي لم يكن يتوقعه أحد بهذه السرعة المذهلة لدولة كانت تملك كل مقومات القوة المادية باستثناء الشرعية السياسية، أي شرعية نظام الحكم الذي جاء عبر ثورة عسكرية[*] على الرغم من محاولة تأسيسه لشرعية تستند على نظام الحزب الواحد، ولا وجود لرأي آخر فما لبثت الشرعية الدستورية والتي نعني بها هنا:

- مدى الرضاء الشعبي عن أداء الحكومة.

- إلى أي مدى يعمل الدستور كمُلجم ومقيد لأداء الطبقية السياسية الحاكمة؟[25]

وهنا نكاد نجزم أن غالبية النظم السياسية العربية تفتقد لهذين العنصرين باختلاف نسبي هنا وهناك.

ولا تملك سلطة سياسية أن تفرض هيمنتها وتشتغل من دون استثمار منظم لهذا المورد الحيوي الذي تمثله الايديولوجيا، لا تكفي أجهزة القمع المادي (الشرطة، القانون، المؤسسات السجنية ...الخ) وحدها لتُسعف نظاماً سياسياً بالبقاء والاستمرار، والتمكّن من إدارة السيطرة السياسية، كما علّمنا مفهوم "الهيمنة عند غرامشير".[26] بل لا بدّ لأجهزة الدولة الإيديولوجية – كما يسميها التوسير[27] – من أن تنهض بدور الهيمنة بدلاً من أجهزة القمع التي يكلّف استعمالها كثيراً من يستعمله، بل إن ما تستطيعه الأجهزة السياسية والنقابية والدينية والتعليمية والثقافية والإعلامية من صناعة وعي جمعي متصالح مع قيم النظام السياسي، ومن تكييفه وتطبيقه مع الواقع، لا تقوى عليه أجهزة العنف المادي. وليس معنى ذلك أن فعل الإيديولوجيا ليس بالضرورة فعل عنف، بل إنه هو أيضاً كالأول كذلك، لكنه عنف مخملي رمزي

دون العنف الفيزيقي قسوة وجديّة.

التكييف القانوني لمفهوم المعارضة السياسية العربية

تمثل الأحزاب السياسية أحد أبرز الظواهر المتميزة للحياة السياسية المعاصرة، وأحد أهم مقوماتها في العالم المعاصر، وبالرغم من أن نشأة هذه الأحزاب إفراز لحركة تعيشها المجتمعات التي عرفت تلك التجارب، فإن الدولة قلما تعترف بشرعية الأحزاب باعتبارها تعبيرات اجتماعية، وإذا اعترفت بها، فذلك بفضل نضالات مدبرة وتضحيات جسيمة قدمتها الأحزاب السياسية في مقابل تنازلات قليلة تقدمها الدولة، وهي ميزة الحياة السياسية العربية عامة.[28]

ولعل مأزق المعارضة السياسية العربية بما هي معارضة حزبية بالضرورة يرتد عميقاً إلى إشكالية نشوء الحزب في الوطن العربي ونزعم أيضاً إلى إشكالية قيام الدولة، إذ نشأ هذا المفهوم – إذا ما انطلقنا هنا من نظرية النظم الحزبية التنافسية – في مجتمع مدني[29]. أي في مجتمع تحكم الانقسامات العمودية مجمل انقساماته السياسية، ولا ريب في إطار وعينا التام لإشكالية ووظائف تصور المجتمعات ما قبل البرجوازية كمجتمعات دون مجتمعات مدنية، أن الاجتماع العربي – الإسلامي قد تميز بموحّداته الثقافية اللغوية الكبرى التكاملية، كما وأن عملية التطور البرجوازي لم تخلق وعياً بضرورة العمل الديمقراطي، مما جعلت المجتمع يعاني من ضعف التكامل أو الاندماج الاجتماعي الذي يشكل أساس الدولة – الأمة. من هنا لم تتشكل المؤسسات التمثلية الليبرالية العربية بوصفها تختلف عن المجالس الاستشارية أو الشورية المساعدة، كثمرة – تطور ذاتي بقدر ما زُرعت زرعاً في شروط السيطرة الاستعمارية الغربية – كما أشرنا في بداية البحث – أو تلبية لحاجت النخب الوطنية (القومية) أو الإدارة الاستعمارية نفسها لتكوين هيئة وطنية تمثيلية تتوسط ما بين المستعمر و"الأهالي".

لقد تشكلت هنا معارضة ليبرالية داخلية المنشأ، إلا أن التحدي الأكبر الذي واجه النسق الليبرالي التنافسي قد صدر عن الأحزاب العقائدية القومية واليسارية والإسلامية الخارجية المنشأ، التي تعود جذور تشكلها الحقيقي برمتها في منطقة المشرق العربي إلى فترة الثلاثينيات، التي تميزت بالانحسار العالمي للرقة الجغرافية للديمقراطية (الليبرالية)، وصعود النظم التوتاليتارية في أوروبا، وانتشار نوع مميز من طبيعاتها في المنطقة العربية في شكل أحزاب عقائدية راديكالية تطرح لتغيير الثوري للمجتمع بواسطة ماكينة الدولة، أي السلطة.

ومن هنا مثل الوصول إلى السلطة الإشكالية الأساسية لهذه الأحزاب. لقد تميز النظام الحزبي التنافسي الليبرالي العربي الذي تشكل في معظم البلدان العربية بعد الاستقلال، بالهشاشة والمحدودية في التعبير التمثيلي عن المصالح الاجتماعية

المختلفة، ومن هنا ساد الاضطراب في المجال السياسي العمومي الذي أنشأه، وأخذت الاضطرابات الاجتماعية والسياسية تكتسب سمات العنف السياسي المختلفة والمتعددة الدرجات، من لاغتيال إلى الانقلابات العسكرية، فلقد كان الغالب حقاً على البُنى السياسية العربية هو ما يشخصه عبد الإله بلقيز[30] في غياب الوسيط بين الدولة والمجتمع بالمعنى الحقيقي لمفهوم المجال أو الحقل السياسي الذي ينتمي إلى الحق العام، ويقوم على إدارة الصراع في إطار قواعده. فلم يتجذر النظام التنافسي قط في وعي النخب السياسية العربية بما فيها معظم النخب الموصوفة بـ "الليبرالية" التي كان وعيها الليبرالي نفسه هشاً.

إن أزمة المعارضة السياسية العربية في مختلف النظم السياسية العربية تتمثل في أن أصول معظمها لا يتحدد من الأحزاب البرلمانية الداخلية المنشأ التي دمرت الانقلابات العسكرية تطورها، بقدر ما يتحدد من الأحزاب الراديكالية الخارجية المنشأ.

ولعل أخطر ما أفرزه الجدل المتنامي حول لمسألة الديمقراطية في العالم العربي، كونه وارى عن الأنظار أصل المعضلة ممثلاً في غياب التكييف القيمي والسيكولوجي لتقبل فكرة الدولة "المدنية" في العقل العربي، وبحيث أختزلت مشاكل العالم العربي في مجرد غياب الديمقراطية، وتعلق الآمال بها وكأنها إكسير الحياة، دون النظر في أبعاد الانقصام شبه التام الحادث بينهما (الديمقراطية) كضحية، وبين مظاهر الدولة (المدنية) كالأحزاب والبرلمان والمعارضة ومؤسسات المجتمع المدني في العالم العربي كممارسات وأفعال.[31]

وحول إشكالية المتاهة بين الفكر والممارسة في العالم العربي يدور حوار عربي واسع حول هذه المسألة والتي تعتبر جزء من كل، حيث هناك إشكالية في المشروع الحضاري العربي بشكل عام. فيقول الدكتور محمد عابد الجابري "أن المشروع الحضاري العربي هو مشروع الماضي ومشروع المستقبل وهو النزوع إلى تحقيق الأهداف الثلاثة التالية: "الوحدة، التمدين، العقلنة " لأنها لم تتحقق في صورتها الكاملة في أي فترة من فترات التاريخ الإسلامي.[32]

فقد بني جزء كبير من المفهوم "الحداثي" للدولة في المخيلة العربية على مجرد إحلال مؤسسات الدولة في الغرب، محل نظيرتها في الشرق، دون الالتفات إلى تغيير البنية الفكرية والسلوكية كي تتواءم مع عملية الإحلال، ما أدى إلى خلق مفهوماً مشوهاً للدولة في التطبيق العربي، فهناك صناديق اقتراع ولكن بنوع من التعبئة لا تجد المشاركة إليه سبيلاً، وهناك انتخابات، ولكن بنتائج هزيلة لا تمت للديمقراطية بصلة، وهناك برلمانات، أقصى ما تفعله تدعيم شرعية الأوضاع القائمة عبر تسويغ تشريعاتها المشوهة، وذلك في تعبير "نادر" عن نوع من العلمانية "السياسية" تختص به الحال العربية وحدها دون غيرها من الحالات المماثلة.

المعارضة كدعامة للدولة

إذا أردنا أن نشرح أسباب تعثر الدولة العربية في موضوع الديمقراطية والتنمية والتقدم، وإذا أردنا في نفس الوقت أن نشرح أسباب بقاء الدولة العربية ضمن هذا الإطار العاجز عن اللحاق أو الوصول إلى مفهوم دولة الرفاه فق المنظور الغربي، فأرى أنه يجب علينا معالجة مشكلة المعارضة، وبما أنه من الممكن أن يفترض في نوع ما من المعارضة أن يكون شرطاً طبيعياً لأي نظم سياسي، فإن غياب المعارضة في السياسة العربية يقدم تفسيراً لبقاء الدولة وشرطاً يجب تفسيره معاً وفي الوقت ذاته. أما المعارضة الطاغية والمسمرة بإصدارها فهي تشير إلى وجود دولة ضعيفة.[33]

إن الحياة السياسية بجميع أنواعها تمضي في سبيلها ما بين هذين النمطين المتطرفين من المعارضة، والأنظمة الاستبدادية تهدف إلى تصفية جميع أنواع المعارضة ولكنها لا تنجح في ذلك أبداً لأمد طويل، أما المعارضة الطاغية فتحمل سبب خرابها لأنها إذا نجحت فإنها تصبح الحكومة وتنتقل الآراء الضعيفة إلى الأقلية المعارضة الجديدة. إن الانسجام الصرف والفوضوية البحتة لا يوجدان إلا في المدى القصير، وهما من النتائج وليس من الشروط (أي من المتغيرات الاتكالية وليس من المتغيرات المستقلة، وهنا تكمن إشكالية الدراسة التي تتمثل بضعف المعارضة العربية، وباستخدام المعارضة كمتغير مستقل لتفسير ديمومة الدولة العربية حتى الآن رغم فقدانها شرطاً مهمً لوجودها وفق منظور الدولة القومية وفق النمط الغربي. تقوم أو تدعي غالبية الأنظمة العربية[34] بالافتراض الضمني القائم على أنها تمثل مشروعاً متقدماً للدولة الغربية وخاصة في مفهوم التناوب الديمقراطي بين الذين في الحكم والذين في المعارضة[35]، فالنظام السياسي إنما يتماسك بالجهود المتزنة الرصينة للذين في الحكم من أجل البقاء فيه وللذين خارج الحكم من أجل الدخول فيه، وكلا الطرفين يتبع القواعد السائدة لأن كلاً منهما له مصلحة في أن تضمن له فرصة العودة إلى الحكم من خارجه. ولكن التناوب الديمقراطي ليس من صفات السياسة العربية، فالصفة السائدة للحكومة، في غالبية الدول العربية، هي وجود جماعة سياسية – اجتماعية واحدة وعدم وجود مجال للتناوب[36] ون المعارضة لا تشتت ولا تصفى ولا تشرك في الحكم، إنها تستخدم – وهي تنحو إلى القبول بهذا الاستخدام – لسبب ما ليس هو توقعها أن تجد نفسها في السلطة في المرة القادمة، سواء عن طريق الانتخاب أم غيره.

ربما يمكن الاستنتاج أن المعارضة في حالات كهذه ما هي إلا ألعوبة بيد السلطة، ولكن هذا الاستنتاج غير مقنع. ومثل هذا التفسير يعطي أهل الحكم فضلاً أكثر مما ينبغي، وللمعارضة فضلاً اقل مما ينبغي، ففي المعارضة عدد من السياسيين الشرفاء مما لا يمكن معه جعلها من الدمى الخادعة وفي الحكومة قليل من

الحكمة يمكنها من ممارسة لعبة الدمى بنجاح مطرد.[37]

وهنا لا بد من التذكير دائماً أن الإشكالية تقع على طرفي المعادلة (الحكومة والمعارضة) في مدى فهمها لجدلية المجتمع المدني والدولة[38]، ففي المنطقة العربية مقاربة تسلطية للدولة، فبعد ما يقارب المائة عام من عمر الدولة العربية نجد أن هناك ضعف لدى الشباب العربي على سبيل المثال في النواحي السياسية وفي فهم حقيقة المجتمع المدني، وهذا ما أظهرته دراسة عن مشاركة الشباب في مؤسسات المجتمع المدني حيث أظهرت النسب ضعف حقيقي للوعي السياسي عند الشباب العربي.[39]

جدلية المجتمع المدني والدولة

لقد ظهرت الدولة القطرية – العربية منتصرة، على حد تعبير محمد عابد الجابري، الذي يرى أن تاريخ الكفاح الوطني في الأقطار العربية استطاع توظيف فكرة الوحدة العربية في خدمة نقيضها، أي الدولة القطرية العربية. وتحولت تلك الدولة إلى ضرورة بعد أن استطاعت الحركات التحررية فك الارتباط القانوني مع الاستعمار، بتوظيفها المفاهيم الوحدوية نفسها. ويضرب الجابري مثلاً من استقلال كل من تونس والمغرب وانفصالهما قانونياً على الأقل، عن فرنسا، الأمر الذي يعني أن مفهوم الوحدة، الذي يجد مضمونه من قبل في الانفصال عن فرنسا واستعادة الهوية العربية الإسلامية، قد تم إشباعه.[40]

وفي تونس مثلاً كانت (تونس بورقيبة) حيث كان يقول في أكثر من مناسبة (النظام هو أنا)[41] وشهدت تونس في فترة بورقيبة إصرار الدولة الحديثة على رفض أي فصل بين أجهزة الدولة وشخصية الرئيس، فمثلاً كان رئيس الوزراء آنذاك محمد مزالي، يُعلن على الملأ رفضه هذا الفصل، معتبراً أن الحزب الدستوري وبورقيبة هما اللذان أسسا الدولة التونسية، وكان لهما الفضل في تحرير البلاد من رقبة الاستعمار، وهما سببان كافيان يمكنان الرئيس وحزبه من جعل أجهزة الدولة في خدمتهما، ثم مع بداية عهد الرئيس بن علي حيث قال: "إن شرعية بورقيبة هي أساساً شرعية الحزب والحكومة، لأن بورقيبة هو زعيم وهو شعب وهو حزب وحكومة"[42]

ومن هنا تمكنت الدولة في تونس على سبيل المثال، وبسبب معاشرتها السياسية من أن تتحول إلى جهاز تضع به الأحزاب والتنظيمات السياسية أو تكيفها وتقولبها وفق خياراتها. وهو ما يفسر لنا ضعف الأحزاب السياسية والمعارضة عموماً، بل وضعف مشاركتها في الواقع السياسي العربي ونحن هنا نتحدث عن أحزاب المعارضة القانونية التي تستمد شرعيتها انطلاقاً من قانونيتها لا من القاعدة الشعبية التي تسندها.

العلاقة بين الحكومة والمعارضة – الخلاصة

يمثل المجتمع العربي عموماً نموذجاً للتعدد والتنوع على المستويات كافة.

فمن ناحية هناك التنوع في الانتماءات الدينية والقبلية والطائفية والعرقية، ومن ناحية أخرى هناك التعدد في أنماط الإنتاج، وأخيراً فإن المجتمع العربي يعيش في ظل خليط من المؤسسات السياسية التي تتراوح بين الجمهورية والملكية والإمارة.

ونلاحظ من خلال البحث على مدى تسلطية الدولة العربية على كل شيء ومنها المعارضة السياسية بل امتدت قبضة الدولة إلى تحديد أرزاق الناس، "ماذا يأكلون وماذا يشربون حيث أصبحت المواجهة بين الدولة والمواطنين مواجهة معيشية يومية متصلة وغير متكافئة". (43)

وفي المرحلة الراهنة يعيش المجتمع العربي في ظل حالة مزمنة من احتكار السلطة في كل بلد عربي من قبل قلة مسيطرة مترسخة في أجهزة ومؤسسات الحكم، ويقرن ذلك بإقصاء القوى الاجتماعية والسياسية ذات التوجهات المغايرة.

وسواء قامت هذه السيطرة من قبل القلة استناداً إلى علاقات القرابة أو استناداً إلى الجهوية أو الزبونية(44) فإنها تؤدي إلى انغلاق المجال ومنع ظهور نخب سياسية جديدة، وفي هذا الإطار فإنه لا مجال لممارسة حقوق المواطنة السياسية والاقتصادية والاجتماعية حيث يسود المناخ العام، حالة من الانسداد والتضييق على الحريات العامة وفي مقدمتها حرية التعبير وحرية وجود معارضة.

إن ما يمر به الوطن العربي مما يمكن أن نطلق عليه "محنة الدستور" و "المحنة السياسية" تعود إلى أن النخب الحاكمة ليست مقتنعة في قرارة نفسها بأن الحكومات يجب أن تخضع للمساءلة من قبل لمعارضة، وأن الأمة هي مصدر السلطات وأنه لا بد من وجود صيغة تعاقدية بين الحاكم والمحكومين لتحديد الحقوق الواجبات. ومن هنا فإنه في ظل هذه الظروف وعندما يجري إضعاف الدستور، وإضعاف الحكم الدستوري(45)، فإن المحصلة هي إضعاف أو إلغاء المعارضة وبالتالي إضعاف حكم القانون وبالتالي تكريس الحكم المطلق.

ولقد أثبتت الدراسة أن المعارضة السياسية بقيت مغيّبة أحياناً وهامشية أحياناً أخرى بفعل إرادة الأنظمة السياسية وذلك من أجل المحافظة على مصالح هذه الأنظمة ورغبتها في البقاء في سدّة الحكم، وأثبتت الدراسة الفرضية التي قالت أن مفهوم تداول السلطة بمعنى وصول المعارضة السياسية العربية إلى سدّة الحكم يكاد يكون مغيّب على الإطلاق في كل العالم العربي.

ولقد أوضحت الدراسة ضرورة التركيز في الدراسات المستقبلية على المفهوم

القانوني أو الشرعي للمعارضة في مواجهة السلطة العربية عموماً، وذلك لكي تحاول هذه المعارضة الراشدة انتزاع بعض الصلاحيات من هذه الأنظمة، لأنه لا يمكن أن نقف كمثقفين عند نقطة العجز في مواجهة الأنظمة، وبالتالي فإن الإطار القانوني لشرعية المعارضة هو أحد أهم مداخل الإصلاح السياسي في مواجهة الطغيان.

مراجع الدراسة

أ - المراجع العربية

- احمود، رائد فوزي، (2007)، الأحزاب السياسية في الوطن العربي وإشكاليات العلاج، المستقبل العربي، العدد - (340).
- بلقيز، عبد الإله، (2007) في الإصلاح السياسي والديمقراطية، دار الحوار للنشر والتوزيع، ط1، اللاذقية.
- غليون، برهان، (1996)، منهج دراسة مستقبل الديمقراطية في البلدان العربية، مقدمة نظرية، المستقبل العربي، السنة 19، عدد 213، بيروت.
- توفيق، أشرف مصطفى، (1989)، المعارضة، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة.
- بن أبي الربيع، شهاب الدين أحمد بن محمد، (1980)، سلوك المسالك في تدبير الممالك، تحقيق، حامد عبد الله ربيع، مطابع دار الشعب، ج1 ، القاهرة.
- بلفيز، عبد الإله، (تحرير 2001)، المعارضة والسلطة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت.
- عمارة، محمد، (1992)، الإسلام والمعارضة السياسية، مجلة العربي، العدد 408، نوفمبر، الكويت.

- أبو بكر، توفيق، (2000)، النظام العربي إلى أين؟ مركز جنين للدراسات الإستراتيجية، عمّان.
- مصطفى، هاله، (2003)، المبادرة الأمريكية للديمقراطية في العالم العربي، مجلة الديمقراطية، القاهرة، العدد التاسع.
- الأمم المتحدة، (2002)، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعلوم، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، عمّان.
- عيسى، محمود خيري، (1962)، النظرية العامة للأحزاب، المجلة المصرية للعلوم السياسية، العدد19.
- سباين، جورج، (1971)، تطور الفكر السياسي، ترجمة جلال العروسي، ط4، دار المعارف، القاهرة.
- شحاته، دينا، و وحيد، مريم ، (2011)، محركات التغيير في العالم العربي ، مجلة السياسة الدولية، العدد184، إبريل، مركز الأهرام.
- ماكفير، روبرت، (1984)، تكوين الدولة، ترجمة حسن صعب، دار العلم للملايين، بيروت.
- الجمل، يحيى، (1971)، الحرية والمذاهب السياسية المختلفة، مجلة عالم الفكر، العدد الرابع.
- إمام، عبد الفتاح، (1993)، مسيرة الديمقراطية - رؤية فلسفية، مجلة عالم الفكر، المجلد الثاني والعشرون، العدد الثاني، الكويت.
- بدوي، عبد الرحمن، (1979)، إمانويل كانط : فلسفة القانون والسياسة، وكالة المطبوعات، الكويت.
- شرف الدين، فهمية، (2002)، الوقع العربي وعوائق تكوين لمجتمع المدني، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 278.
- القطاطشة، محمد، (2009)، محاضرات ألقيت على طلبة الماجستير في العلوم السياسية لمادة (القانون الدستوري) ، جامعة مؤته، الأردن، (غير منشورة).
- البيض، سالم، (2010)، الدولة وأحزاب المعارضة القانونية.. أية علاقة؟ حالة تونس، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، العدد 27.
- مسرة، أنطوان نصري، (2009)، قيم وثقافة المجتمع المدني في الدول العربية، مجلة إيران والعرب، العددان 23 و 24 .
- العناني، خليل، (2005)، المأزق الراهن للديمقراطية العربية، شؤون عربية،

عدد 122.

- الدوري، عبد العزيز وآخرون، (2001)، نحو مشروع حضاري نهضوي عربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- زارتمان، وليم، (1988)، المعارضة كدعامة للدولة، المستقبل العربي، مجلد 2، عدد 108.
- سعد، إسماعيل علي، (2002)، دراسات في العلوم السياسية، ط1، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.
- خطابية، يوسف ضامن، (2009)، معوقات مشاركة الشباب الجامعي في الأحزاب السياسية، دراسة ميدانية، الأردن، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، مجلد 2، العدد 3.
- البيض، سالم، (2010)، الدولة وأحزاب المعارضة القانونية ... أية علاقة؟ حالة تونس، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، العدد 27.
- منصف وناس، (1995)، الدولة والمسألة الثقافية في المغرب العربي، مراس للنشر، تونس.
- سارة، فايز، (1986)، الأحزاب والحركات السياسية في تونس (1932-1984)، دمشق.
- النقيب، خلدون، (1991)، الدولة التسلطية في المشرق العربي، دراسة بنائية مقارنة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- النقيب، خلدون، (1994)، محنة الدستور في الوطن العربي: العلمانية والأصولية وأزمة الحرية، المستقبل العربي، السنة 17، العدد 184.

ب- المراجع الأجنبية

- Almond & Powell (Ed), (1980), Comparative Political Today, Little, Brown & Co., U.S.A., pp. 493-494.
- Ranney (Auskin), (1975), The Governing of Men. The Dryden Press, U.S.A., pp. 141-142 .
- Locke, John, (1988), Tow Treaties of Government, Everyman's Library, p. 3.
- Jean Jacques Rousseau, De Control Social, Chronologies et introduction par Pierre Burgling (Perris: GFFIemmerion, 1992), p. 33.

- Antonio Gramsci, (1976), Gramsci Danes Le Tested Paris: Gall imp ard.
- Louis Althusser, (1976), Positions: 1964-1975, (Paris: Editions Socials.
- R. D & hl, ed, Political Oppositions Western Democracy

(New Haven, Conn. Yale University Press, 1973).

- Srensen, Georg, (1993), Democracy and Democratization: Processes in Changing World, Dilemmas in World Politics (Boulder, Co.: West view Press).

الهوامش:

(1) شحاته، دينا، و وحيد، مريم ، (2011)، محركات التغيير في العالم العربي ، مجلة السياسة الدولية، العدد184، إبريل، مركز الأهرام، ص73.
(2) بلقيز، عبد الإله، (2007) في الإصلاح السياسي والديمقراطية، دار الحوار للنشر والتوزيع، ط1، اللاذقية، ص45 .
(3) غليون، برهان، (1996)، منهج دراسة مستقبل الديمقراطية في البلدان العربية، مقدمة نظرية، المستقبل العربي، السنة 19، عدد 213، بيروت، ص37-53 .
(4) توفيق، أشرف مصطفى، (1989)، المعارضة، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ص8 .
(5) غليون، برهان، (1996)، المرجع السابق، ص37-53 .
(6) بن أبي الربيع، شهاب الدين أحمد بن محمد، (1980)، سلوك المسالك في تدبير الممالك، تحقيق، حامد عبد الله ربيع، مطابع دار الشعب، ج1 ، القاهرة، ص46.
(7) توفيق، أشرف مصطفى، (1989)، المرجع السابق، ص 10 .
(8) بلقيز، عبد الإله، (تحرير 2001)، المعارضة والسلطة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، ص62 .
(9) عمارة، محمد، (1992)، الإسلام والمعارضة السياسية، مجلة العربي، العدد 408، نوفمبر، الكويت، ص55.
(10) نفس المصدر، ص 57 .
(11) Almond & Powell (Ed), (1980), Comparative Political Today, Little, Brown & Co., U.S.A., pp. 493-494.
(12) Ranney (Auskin), (1975), The Governing of Men. The Dryden Press, U.S.A., pp. 141-142 .
(13) أبو بكر، توفيق، (2000)، النظام العربي إلى أين؟ مركز جنين للدراسات الإستراتيجية، عمّان، ص22 .
(14) مصطفى، هاله، (2003)، المبادرة الأمريكية للديمقراطية في العالم العربي، مجلة الديمقراطية، القاهرة، العدد التاسع، ص50 .

(15) الأمم المتحدة، (2002)، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعلوم، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، عمّان.
(16) نقلاً عن عيسى، محمود خيري، (1962)، النظرية العامة للأحزاب، المجلة المصرية للعلوم السياسية، العدد 19، ص 240 .
(17) سباين، جورج، (1971)، تطور الفكر السياسي، ترجمة جلال العروسي، ط4، دار المعارف، القاهرة، ص77.
(18) Locke, John, (1988), Tow Treeties of Government, Everyman's Library, p. 3.
(19) ماكفير، روبرت، (1984)، تكوين الدولة، ترجمة حسن صعب، دار العلم للملايين، بيروت، ص223.
(20) الجمل، يحيى، (1971)، الحرية والمذاهب السياسية المختلفة، مجلة عالم الفكر، العدد الرابع، ص74 .
(21) إمام، عبد الفتاح، (1993)، مسيرة الديمقراطية - رؤية فلسفية، مجلة عالم الفكر، المجلد الثاني والعشرون، العدد الثاني، الكويت، ص39 .
(22) بدوي، عبد الرحمن، (1979)، إمانويل كانط : فلسفة القانون والسياسة، وكالة المطبوعات، الكويت، ص120.
(23) شرف الدين، فهمية، (2002)، الوقع العربي وعوائق تكوين لمجتمع المدني، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 278، ص36 .
(24) فكرة عبّر نها جان جاك روسو منذ قرنين ونصف حيث قال "القوة لا تصنع الحق"، انظر:
Jean Jacques Roussezu, De Contral Social, Chronologie et introduction par Pierre Burgelin (Peris: GFFIemmerion, 1992), p. 33.
(*) ربما تكون الاستثناء إلا أنها أسست للديمقراطيات فيما بعد: مثال الثورة الأمريكية، الثورة البريطانية، الثورة الفرنسية. كلها جاءت بطريقة لا تعبر عن شرعية قانونية، إنما جاءت بالمشروعية السياسية، وهناك اختلاف فقهي قانوني وسياسي حول مفهوم (الشرعية القانونية) و (المشروعية السياسية) التي قد تؤسس لشرعية قانونية لاحقاً.
(25) القطاطشة، محمد، (2009)، محاضرات ألقيت على طلبة الماجستير في العلوم السياسية لمادة (القانون الدستوري) ، جامعة مؤته، الأردن، (غير منشورة).
(26) Antonio Gramsci, (1976), Gramsci Dans Le Textec Paris: Gall im ard.
(27) Louis Althusser, (1976), Positions: 1964-1975, (Paris: Editions Sociales.
(28) البيض، سالم، (2010)، الدولة وأحزاب المعارضة القانونية.. أية علاقة؟ حالة تونس، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، العدد 27، ص 9 .
(29) مسرة، أنطوان نصري، (2009)، قيم وثقافة المجتمع المدني في الدول العربية، مجلة إيران والعرب، العددان 23 و 24 ، ص19 .
(30) بلقيز، (2001)، مرجع سابق، المعارضة والسلطة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية.
(31) العناني، خليل، (2005)، المأزق الراهن للديمقراطية العربية، شؤون عربية، عدد 122، ص23 .
(32) الدوري، عبد العزيز وآخرون، (2001)، نحو مشروع حضاري نهضوي عربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

(33) زارتمان، وليم، (1988)، المعارضة كدعامة للدولة، المستقبل العربي، مجلد 2، عدد 108، ص47-67.

(34) مع استثناء لدول الخليج العربية عدا دولة الكويت والتي تمثل فيها نوعاً من أنواع المعارضة.

(35) للمزيد حول المعارضة في النظام الغربي انظر:

R. D & hl, ed, Political Oppositions Western Democracy
(New Haven, Conn. Yale University Press, 1973).

(36) على سبيل المثال لا الحصر في كل من قطر والأردن ولبنان والكويت والسعودية، ففي لبنن شكلت عائلة الحريري حوالي أكثر من خمس حكومات حيث رفيق الحريري ومن بعده ابنه سعد الحريري. وفي الأردن كذلك شكلت عائلة الرفاعي الحكومات لأكثر من سبعة عشر عاماً حيث شكل الحكومة في الأربعينات سمير الرفاعي الجد ثم في السبعينات ابنه زيد ثم في الألفين وعشرة الحفيد سمير الرفاعي، وقبله جده لأمه بهجت التلهوني وكذلك عمّه عبد المنعم الرفاعي. وكذلك في الكويت فإن الحكومة مقتصرة على آل الصباح وكذلك في السعودية حيث الملك هو رئيس مجس الوزراء.

(37) زارتمان، (1988)، مرجع سابق.

(38) سعد، إسماعيل علي، (2002)، دراسات في العلوم السياسية، ط1، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

(39) خطابية، يوسف ضامن، (2009)، معوقات مشاركة الشباب الجامعي في الأحزاب السياسية، دراسة ميدانية، الأردن، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، مجلد 2، العدد 3.

(40) البيض، سالم، (2010)، الدولة وأحزاب المعارضة القانونية ... أية علاقة؟ حالة تونس، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، العدد 27، ص 110 .

(41) منصف وناس، (1995)، الدولة والمسألة الثقافية في المغرب العربي، مراس للنشر، تونس، ص 28 .

(42) سارة، فايز، (1986)، الأحزاب والحركات السياسية في تونس (1932-1984)، دمشق، ص 74.

(43) النقيب، خلدون، (1991)، الدولة التسلطية في المشرق العربي، دراسة بنائية مقارنة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص23-24 .

(44) Srensen, Georg, (1993), Democracy and Democratization: Processes in Changing World, Dilemmas in World Politics (Boulder, Co.: Westview Press).

(45) النقيب، خلدون، (1994)، محنة الدستور في الوطن العربي: العلمانية والأصولية وأزمة الحرية، المستقبل العربي، السنة 17، العدد 184، ص 36 .